الغرب يقوض النظام العالمي برفضه الدعوات المطالبة باعتقال نتنياهو

المصدر: صحيفة الغارديان والكاتبة: نسرين مالك

مركز المنبر للدراسات والتنمية
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الغرب يقوض النظام العالمي برفضه الدعوات المطالبة باعتقال نتنياهو

قسم الابحاث والترجمة

الكاتبة: نسرين مالك

المصدر: صحيفة "الغارديان" البريطانية[1]

بتاريخ 27 يونيو 2024

منذ إنشائها، وجهت المحكمة الجنائية الدولية الاتهام إلى 50 شخصا، منهم 47 من الأفارقة، كما ركزت تحقيقاتها بشكل كبير على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في الدول الأفريقية. ما كان مفهوما منذ فترة طويلة ولكن لم يُذكر أبداً هو أن المحكمة وإجراءاتها، تستهدف نوعا معينا من القيادة السياسية التي يسهل ملاحقتها.

"المحكمة بنيت للأفارقة والبلطجية مثل بوتين"، هذا ما قاله أحد كبار القادة المذعورين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، عندما قدم فريقه مؤخراً طلباً لإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي – بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، يوآف غالانت، وثلاثة من قادة حماس.

فلطالما رسّخت قائمة المشتبه بهم والمتهمين الإنطباع في جنوب خط الاستواء بأن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة خاصة بالأفارقة، وربما الروس أيضاً في الآونة الأخيرة. ولكن لماذا لا يكون مثل هذا الاستنتاج عندما قامت الولايات المتحدة في السنوات التي تلت تأسيس المحكمة، وبدعم بريطاني في كثير من الأحيان، بغزو العراق

[1] In dismissing calls for Netanyahu's arrest, the west is undermining its own world order. https://www.theguardian.com/commentisfree/article/2024/may/27/icc-israel-benjamin-netanyahu-arrest-warrant-us-west

وأفغانستان بشكل كارثي، وإنشاء سجن خارج نطاق القضاء للمشتبه في صلتهم بالإرهاب، وإنشاء شبكة تعذيب واحتجاز تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية ؟!.

كذلك يُنظر إلى النزاعات الإفريقية على أنها قبلية ومتعمدة بطريقة لا تكون فيها النزاعات في أماكن أخرى كذلك، والإيحاء الضمني لهذه الرؤية هو أن المدنيين في الحروب الغربية يُقتلون ويُحتجزون بشكل غير قانوني عن طريق الخطأ، في حين أن الدول الأخرى تفعل ذلك عن قصد.

من السذاجة الاعتقاد بأن تصرفات القادة الأفارقة أو الروس هي وحدها التي تكسر قواعد الاشتباك في الصراع، ولكن كان هناك دائما قشرة من المعقولية. والآن يتم تجريد ذلك بفعل رفض الولايات المتحدة وبريطانيا الساخط لتحرك المحكمة ضد نتنياهو، وتعليمات محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل يجب أن تحمي الفلسطينيين من الإبادة الجماعية وأن توقف هجومها في رفح.

لقد أرسلت "إسرائيل" قوّاتها لغزو أراضٍ أخرى، متسببةً في مقتل مدنيين، ومع ذلك نحن مدعوون للتفكير في حملتها على أنها تقع على نفس المنوال الذي وقعت فيه جميع "الحروب الجيدة" الأخرى التي شنّها الغرب. وباستمرارهم في التعامل مع "إسرائيل" كدولة مسؤولة ولكن أفعالها معيبة إنسانياً في بعض الأحيان، فإنّ حلفاءها لديهم حسابات خطيرة من شأنها أن تقوّض مصالحهم على المدى الطويل.

إلى جانب ذلك، إعتبار إسرائيل دولة ديمقراطية لا يجب وضعها في قفص الاتهام وإنما هي تلك التي تحقق مع نفسها!، ويُنظر إليها على أنها لا تتطلب الإشراف الأبوي للمحاكم العالمية. فقد قدم مجلس الشيوخ الأميركي تقريراً ولائحة إتهام بشأن أساليب الإعتقال والإستجواب التي استخدمتها وكالة الإستخبارات المركزية، في حين أدان تحقيق "تشيلكوت" في حرب العراق الحملة العسكرية البريطانية ووجد أن الأساس القانوني تم التعامل معه بطريقة غير مرضية وفقاً لما ذهبت إليه التحقيقات. وكانت النتيجة اعتذاراً (غير نادم) من توني بلير، وكان أداء الرقابة حينها كافياً للحفاظ على قشرة من العدالة.

سجل إسرائيل يطمس كل هذه الاستثناءات. وقد فشلت أفعالها في الوفاء بالمعايير التي وضعها حلفاؤها للحصانة من الحكم. إن الخسائر في صفوف المدنيين في غزة أكبر من أن يتم شطبها، فبعد مرور سبعة أشهر، لم يعد هدف هزيمة "حماس" أقرب ولا محدداً بطريقة متماسكة.

إن المجاعة والتشريد القسري للمدنيين ممنهج للغاية، بحيث لا يمكن اعتبارهما مجرد نتائج ثانوية مؤسفة للإجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة. إن قدرة إسرائيل على التحقيق بمصداقية معرّضة للخطر بسبب التاريخ القصير لحكومتها اليمينية المشاكسة التي لا تتحمل أي انتقاد، وتاريخها الطويل في تجاهل القانون الدولي من خلال السماح بتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة.

إنّ دعم الغرب لتصرفات "إسرائيل" لا يُضعف القانون الدولي فحسب، بل يضعف القدرة على محاسبة أعدائهم والحفاظ على الخطوط الحمراء ضد الدول المتحاربة في عالم تزدّاد فيه أهمية أدوات النظام الدولي أكثر من أي وقت مضى، فيما تتحدى القوى السياسية والاقتصادية الصاعدة في آسيا والشرق الأوسط وأميركا الجنوبية نماذج القوّة الأنكلو-أميركية، وتزيد من صعوبة تحقيق أجندتها.

كمثال على ذلك نأخذ الإمارات العربية المتحدة، اللاعب السياسي الذي لم يكن موجوداً في أي مكان على الخريطة قبل 30 عاما. بينما اليوم هي قوة اقتصادية وحليف للولايات المتحدة، لكنها تبادلت أيضا اجتماعات رفيعة المستوى مع موسكو منذ غزو أوكرانيا، وتواصل تمكين روسيا من التحايل على العقوبات. وهناك القليل الذي يمكن للولايات

المتحدة القيام به حيال ذلك. ووفقا لمركز صوفان، وهو منظمة عالمية لأبحاث الأمن والسياسة الخارجية، هناك "القليل من الشهية في واشنطن" للقيام بأكثر من توجيه تحذيرات إلى الإمارات.

وينطبق الشيء نفسه على دولة قطر، التي لا يسع الولايات المتحدة إلا أن "تحثها" على طرد القيادة السياسية لحماس من الدوحة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ارتفاع حجم التجارة بين الاقتصادات في الجنوب العالمي أخذ يحمي البلدان بشكل متزايد من تأثير العقوبات الغربية، فيما تزدهر الشبكات التجارية بين البلدان الخاضعة للعقوبات خارج النظام المالي المنظم. وعلى هذا الصعيد أصبح الذهب، وهو أحد الأصول غير القابلة للتجميد، جزءاً مهماً من كيفية انخراط دول مثل روسيا وفنزويلا وإيران في نظام مقايضة دولي جديد.

بعد رفض الولايات المتحدة وشركائها للمحكمة الجنائية الدولية ودعوة محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى الامتثال للقانون الدولي، كيف يمكنهم تقديم حجة مقنعة مرة أخرى بأن قواعدهم عادلة وعالمية، وبالتالي يجب أن يتبعها الجميع؟.

لقد بات واضحاً أن النظام (العالمي) القائم لا يتعلق بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون وقدسية الأرواح البشرية، بل بمراعاة التسلسل الهرمي العالمي الذي تكون فيه بعض الأرواح مقدسة والبعض الآخر غير مقدسة.

ستنتهي حرب غزة يوماً ما، وما سيواجهه حلفاء "إسرائيل" هو عالم يتم فيه رفض هذا النظام وهذا المنطق، الذي أصبح واضحاً الآن، بشكل نهائي.

إنّ المخاطر أكبر مما يدركون. فهم لن يحصدوا العار الأخلاقي فحسب، بل سيحصدون انهيار نظامهم العالمي في مرحلة ما بعد الحرب برمّته.